

2020

The Apartheid System in the Israeli and South African Experiences

Nirmeen Gawanmeh
Petra University, Amman, Jordan.

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aauja>



Part of the [History Commons](#)

Recommended Citation

Gawanmeh, Nirmeen (2020) "The Apartheid System in the Israeli and South African Experiences," *Association of Arab Universities Journal for Arts* **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**: Vol. 17: Iss. 2, Article 3. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aauja/vol17/iss2/3>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Association of Arab Universities Journal for Arts **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقيّة

نرمين يوسف غوانمة*

تاريخ الاستلام 2019/10/16

تاريخ القبول 2019/12/29

<https://doi.org/10.51405/17.2.3>

ملخص

ساد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (الأبارتايد) منذ عام 1948، حين قسم سكان البلاد الأصليين إلى مجموعات عرقية حصر تواجدهم في مناطق معينة عرفت بـ (البانانتوسانات). وذلك وفق القوانين العنصرية التي أصدرتها، فحددت لكل مجموعة مناطق معينة للسكن، كما حدد القانون مناطق حضرية للبيض، وسنت مجموعة من القوانين التي أدت التمييز بين السود والبيض، وأعطت بمقتضى ذلك للبيض حق التنقل بحرية، في الوقت الذي حُرّم فيه ذلك على السود. وهذا التمييز يشبه إلى حد بعيد ما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) في الضفة والقطاع في أراضى 1948، بل إن تمييزها ضدهم كان أكثر إجراماً وبشاعة واستفزازاً من ذلك الذي يحدث في جنوب أفريقيا، مع العلم بأن التمييز متجذر بين اليهود أنفسهم (السفارديم والأشكناز) اليهود الشرقيين والغربيين، إذ ينظر اليهود الغربيون بعدم الثقة إلى اليهود الشرقيين، ذوي المستوى المتدني اجتماعياً وثقافياً من وجهة نظرهم، مقارنة باليهود الغربيين.

ومن هنا بدأ الإجحاف وعدم المساواة في الكيان الإسرائيلي بين المجموعتين، بالرغم من أن الحركة الصهيونية هي في الأساس حركة اليهود الغربيين.
الكلمات المفتاحية: التمييز العنصري، الأشكناز، السفارديم، الأبارتايد، الكان الإسرائيلي، البانانتوسانات.

المقدمة

تعد ظاهرة الاستيطان شكلاً من أشكال الهيمنة الاستعمارية، فقد سعى الغرب الإستعماري إلى مواجهة مشكلاته بتصديرها إلى الخارج عن طريق السيطرة الاستعمارية على مقدرات الأمم والشعوب، وسرقة ثرواتها، ومواردها، وشكلت الظاهرة الاستيطانية توجهها للتخلص من مشكلة وفرة الأيدي العاملة، وتفاقم البطالة، إذ قامت هولندا ثم بريطانيا، وبعض الدول الغربية بتصدير الأيدي العاملة المتعطلة إلى أفريقيا لتوطينهم فيها، كما حصل في جنوب أفريقيا، وبات هناك

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2020.

* جامعة البترا، عمان، الأردن.

غوانمة

نوعان من الاستعمار الاستيطاني: الأول الاستعمار الهادف إلى استغلال الأرض ومنَ عليها من البشر باعتماد سياسة التفرقة اللونية، والفصل العنصري، كما حصل في جنوب أفريقيا، والثاني الاستعمار الهادف إلى استغلال الأرض دون سكانها، وإحلال العنصر السكاني الوافد محل العنصر السكاني الأصلي إما بالطرد وإما بالإبادة. وتمثل دولة الاحتلال الإسرائيلي وفقا للرؤيا الصهيونية خير نموذج لهذا الاستيطان الاستعماري، ورغم الاختلاف بين الدولة العبرية (إسرائيل) ونظام جنوب أفريقيا من حيث منظور المراحل الأولى للتكوين، فإن التطورات التاريخية أثبتت وجود نقاط تماثل في التمييز العنصري بين هذين النوعين من الاحتلال الاستيطاني.

مشكلة الدراسة وأهدافها

إن قيام دولة إسرائيل لا يمثل ظاهرة يهودية، وإنما ظاهرة احتلال استيطاني، مشابهة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا. وتتخلص مشكلة الدراسة في الكشف عن أوجه التشابه في السياسة العنصرية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وبين النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: ما أوجه الشبه بين السياسة العنصرية في التجربتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية؟

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من محاولتها الجادة في الكشف عن أوجه التماثل بين التجربتين العنصريتين: الإسرائيلية والجنوب أفريقية، ومن المقاربة بين أوجه التشابه العديدة، سواء من حيث النشأة، أو السلوك الاستيطاني العنصري، أو المصير.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الممارسات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي ضد اليهود الشرقيين؟
2. ما الممارسات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين؟
3. ما أوجه الشبه بين سياسة التمييز العنصري للاحتلال الإسرائيلي، ونظام جنوب أفريقيا؟

الدراسات السابقة

- 1- إحسان الكيالي، العنصرية والفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل: دراسة مقارنة. دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، (1987م).

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

تناول الباحث مبدأ الاستعمار المبني على أسس العنصرية؛ فقد كان الاستعمار التقليدي يقوم على مبدأ احتلال الأرض، وإخضاع شعبها، ونهب ثرواتها بقوة السلاح ... إلا أنه - بالرغم من ذلك - كان يُبقي على شعوب هذه البلاد التي تمكّنت - في النهاية - من الحصول على استقلالها. أما الاستعمار الاستيطاني فهدفه إجلاء السكان عن موطنهم، سواء أكان ذلك بالقضاء عليهم، أم بطردهم وتشريدهم إلى بلاد أخرى، ليحلّ محلّهم مستعمرون جدد على أسس عنصرية ... تضاف إليها ممارسات الاستعمار التقليدي. كما عقد الباحث مقارنة بين العنصرية والفصل العنصري في فلسطين و جنوب أفريقيا، موضحاً الأسس التي تقوم عليها فلسفة الاستعمار الاستيطاني في البلدين، والممارسات اليومية المتشابهة.

وقد أفدت من الكتاب في الوقوف على مواطن الشبه في القوانين بين إسرائيل و جنوب أفريقيا.

2- عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل. مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، (2008م).

تناول الباحث ممارسات اليهود العنصرية ضد الفلسطينيين عام (1948م)؛ الذين يُعدّون - من الناحية المدنية - مواطنين إسرائيليين، إلا أنّ هذا لا يمنع إسرائيل من ممارسة عنصريتها ضد فلسطينيي الضفة والقطاع، وضد العرب والمسلمين بشكل خاص.

وأفدت من الكتاب؛ في الحديث عن التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل (1948م)، وفلسطينيي الضفة والقطاع.

3- حمد سعيد الموعد، الأبارتيد الصهيوني. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (2001م).

تناول الباحث مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مقارناً إياه بالتجارب الاستيطانية الأوروبية، في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، و جنوب أفريقيا، وأستراليا. ويبيّن أن هذه المشاريع الاستيطانية كانت القاسم المشترك بعد حملات استعمارية، هدفها دعم الاستيطان، واستغلال السكان المحليين. وأشار إلى أنّ نظرة الصهيونية إلى السكان العرب في الضفة الغربية و قطاع غزة، إنما هي استمرار لنظرة الاستعمار الأوروبي. وأوضح أن هناك شبيهاً بين التجريبتين الاستيطانيتين؛ إذ يلعب اليهودي في إسرائيل ونظيره في أوروبا الدور نفسه، الذي يلعبه الأبيض في جنوب أفريقيا وضد الفلسطينيين. كما تطرّق إلى مظاهره (الأبارتيد)، الذي كان سائداً في كلا البلدين من العزل والتمييز بين السكان في المجالات كافة، وسرد القوانين التي صدرت في إسرائيل، وأوجه الشبه بينها وبين القوانين في جنوب أفريقيا.

وأفدت من هذا الكتاب في رصد مظاهر الشبه بين القوانين العنصرية، التي فرضتها بريطانيا على السكان الأصليين في أفريقيا، وما سنّته دولة إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين.

غوانمة

4- خيرية قاسمية، يهود البلاد العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2015م).

تطرقت الباحثة بالدراسة إلى يهود البلاد العربية، ومدى تقبلهم في المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى التمييز العنصري بينهم وبين اليهود الغربيين في العديد من المجالات، مثل: العمل، والإسكان، وتقليد سلطات الدولة ... إلخ.

وأفدت من هذا الكتاب، في الحديث عن التمييز العنصري بين الجماعتين اليهوديتين داخل المجتمع الإسرائيلي؛ اليهود الشرقيين (يهود البلاد العربية)، واليهود الغربيين (الأشكناز).

5- كمال قبيعة، الصهيونية والفصل العنصري. المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، (1992م).

تناول الكتاب دراسات عدّة عن العنصرية الصهيونية؛ حيث قامت سياسات الصهيونية منذ نشأتها على العنصرية، التي طالت العرب الفلسطينيين، واليهود الشرقيين. وتطرق إلى السياسات والقوانين؛ والتمييز والفصل: العنصري، والإثني، والحضاري، والثقافي، والديني الطائفي ... التي تمارسها السلطة (الأشكنازية) المتنفذة، المهيمنة على اليهود الشرقيين، واليهود السود (الفاشا).

ولم تتضمن فصول الدراسة موضوعات التمييز والفصل العنصريين في الضفة والقطاع؛ كونهما لا يختلفان عن تلك التي انتهجتها واتبعتها حيال العرب الفلسطينيين في منطقتي (1948، 1967).

وقد أفدت من هذا الكتاب؛ في الحديث عن التمييز الحاصل بين اليهود الشرقيين والغربيين في مجالي التعليم، والإسكان.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للمعلومات بشكل موضوعي، والكشف عن أوجه الشبه في السياسات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي، ونظام جنوب أفريقيا، وفقاً لما ورد في أهداف الدراسة وأسئلتها.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

العنصرية: هي "معتقدات وأعمال مناهضة للمجتمع، ومبنية على نظرية باطلة"؛ مؤداها أن العلاقات التمييزية بين المجتمعات، تقوم على أسس بيولوجية"⁽¹⁾. كما أن الأمم المتحدة وضعت تعريفاً رسمياً للصهيونية، وهذا التعريف هو نصّ القرار رقم (3379)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (10/11/1975م)، وينصّ على أن: "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". أيدت هذا القرار (72) دولة، وعارضته (35) دولة⁽²⁾. وقد تطور مفهوم

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

الصهيونية بمرور الأعوام لتصبح حركة استعمارية استيطانية. ويعدُّ زعماءها وأتباعها أن الطائفة المعروفة باسم اليهود، أو الإسرائيليين، أو الموسويين شعبٌ خالصٌ، متفردٌ عن الشعوب من حوله. ويطمحون إلى توطيد دعائمه، بوصفه مجتمعاً سياسياً ذا سيادة في فلسطين⁽³⁾.

وقد طُرحت تساؤلات حول ما إذا كان اليهود عنصراً واحداً؟ وأجاب عدد من الباحثين بأنَّ اليهود ينتمون إلى أمم وبلدان عديدة في العالم، وأكثرهم ينتمون إلى أوروبا، فهل يمكننا أن نعدَّهم شعباً واحداً؟ وهنا نذكر بأنَّه لا وجود لليهود كأمة، وشعب، وجنس. كما أنَّه لا وجود لليهود كهوية قومية، أو عرقية مشتركة لمجتمع إنساني، وبالتالي فهم ليسوا شعباً عرقياً يهودياً، كما الشعوب الأخرى، لهذا جاءت الحركة الصهيونية (الهرتزية) عام (1897م) لتؤسس الصهيونية السياسية⁽⁴⁾، التي كان من أهم أهدافها إيجاد "دولة يهودية" في فلسطين.

ولجأ اليهود إلى عمليات إرهابية، وتصفيات عرقية ضد الفلسطينيين العزل. إضافة إلى تدميرهم لمئات القرى الفلسطينية تدميراً كاملاً، وترحيل سكانها إلى كل من: الأردن، وسوريا، ولبنان؛ بقوة السلاح، والرعب، والخوف⁽⁵⁾. ومن ثمَّ تمكَّنوا من الفوز باعتراف الأمم المتحدة والدول الكبرى بكيانهم اليهودي الجديد، ودافعوا عن وجوده بقوة السلاح، الذي أمدهم به بريطانيا، والدول الأوروبية. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر داعم لهذا الكيان سياسياً وعسكرياً على أرض فلسطين العربية⁽⁶⁾. وتمكَّنت الماكينة الإعلامية الصهيونية - في كل من أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية - من تكريس هذا الوجود الصهيوني على أرض فلسطين العربية. أضف إلى ذلك، أنَّهم تمكَّنوا من السيطرة على الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلق (اللوبي) الصهيوني (الأيابك - AIPAC)، واستخدموا الوسائل غير الأخلاقية من رشوة، وتجنُّس، وشراء للضمان؛ للولوج إلى أعماق السياسة الأمريكية، وتوظيفها لخدمة الكيان الصهيوني، ودعمه سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وعلمياً... إلى أن أصبح هذا الكيان نقطة متقدِّمة في الوطن العربي؛ لخدمة المصالح الأمريكية والغربية، وتهديد دول البترول العربي في الخليج العربي، لا سيما أنَّ البترول سلعة استراتيجية أمريكية، وهي روح الحضارة الغربية⁽⁷⁾.

ورفض العرب هذا الكيان الصهيوني في فلسطين، الذي استمرَّ بدعم من أمريكا وأوروبا، وعمل جاهداً على هزيمة الروح النضالية للشعب العربي⁽⁸⁾. واعترفت بهذا الكيان رسمياً الدول العربية الآتية: (مصر، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وبهذا أصيب المدُّ القومي بنكسة كبيرة، وفق ما خطَّطت له أمريكا وإسرائيل.

وهنا أتساءل: ما الذي فعله الكيان الإسرائيلي في فلسطين، والضفة الغربية، والقدس بالذات بعد (أوسلو)؛ واتفاقيات السلام، والاعتراف بهذا الكيان الغاصب؟ وهل أعماله في فلسطين والقدس ضد الشعب الفلسطيني هي أعمال عنصرية أم لا؟

غوانمة

ومن المعروف أن الكيان الإسرائيلي وُلد من رحم الصهيونية؛ فهو بذلك يُجسّد الفكر الصهيوني ذا السمة العنصرية بامتياز. فهذا الكيان يُمثّل نموذجاً للدولة والمجتمع العنصري سياسياً، واجتماعياً، وقانونياً. فالعنصرية تتجلّى في كتبهم الدينية مثل (الهالاخاه -Halakha)، الذي يدعو إلى التمييز ما بين اليهودي وغير اليهودي. كما أن مظاهر هذا التمييز تمثل مخاطرة بما ذكره آباء الصهاينة بين الانتماء الديني، والانتماء القومي. ووصف لليهودية بالقومية والدين في آن واحد. لذلك، فإنّ عملية الاستيطان في أرض فلسطين، تستند إلى الحركة الصهيونية، التي تدعي أن لها حقاً دينياً وتاريخياً⁽⁹⁾.

وتهدف الصهيونية إلى جعل كل يهودي صهيونياً، ومن ثمّ تكون بمثابة قومية لليهود، خاصة وأنّ لها علاقة لا تنفك عن الديانة اليهودية. فالصهيونية هي الوجه القومي لليهودية، وهي الصيغة السياسية والقومية للديانة اليهودية.

كما أن اليهودية هي الوجه الديني في الصهيونية، وهذا ما ذكره (موسس هس- Moses Hess) في كتابه: روما والقدس (Rome and Jerusalem)، حيث يرى: "أنّ الدين اليهودي هو المبرر لولادة القومية اليهودية، وأنّ المعتقدات اليهودية هي - قبل كل شيء - عقائد قومية وطنية، وكلّ من يدين بها هو قومي وطني"⁽¹⁰⁾. وفي المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين، الذي عُقد في القدس المحتلة، أعلن (مناحيم بيغن) أنّه: "لا يمكن الفصل بين القومية وبين الدين في اليهودية"⁽¹¹⁾؛ ومن ثمّ فإنّ الصهيونية هي اتجاه سياسي يتسم بالعنصرية، جرى تطبيقه على أرض الواقع، طالما أن الصهيونية تُركّز على الدين اليهودي، الذي يُروّج لنفسه ب (شعب الله المختار)، وأنّه ذو دم نقي؛ فكان لا بُدّ من تطبيق عملية التمييز العنصري الصهيونية، لا سيما أنّها الأداة المستخدمة ضدّ الشعب الفلسطيني.

وهنا أ طرح التساؤل الآتي: هل يندرج ما يقوم به الكيان الإسرائيلي في الوقت الحالي ضد الفلسطينيين تحت مُسمّى (العنصرية)؟ وهل هناك تشابه بينه وبين ما كان يجري في جنوب أفريقيا، أم أنه تجاوز (الأبارتايد)⁽¹²⁾ في أفعاله وممارساته ضد الفلسطينيين، بالرغم من سقوط أنظمة التمييز العنصري في القرن الماضي (ألمانيا النازية، أمريكا ضد الهنود الحمر وضد السود، والأبارتايد في جنوب أفريقيا)؟

ومن الواضح أنّ هذا التمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين طال المجتمع الإسرائيلي نفسه؛ فهناك التمييز ضد (الأشكناز) و(السفارديم)؛ أي بين اليهود الغربيين والشرقيين، مع الانتباه إلى أنّ التمييز ضد العرب مقصود، وبشكل إرادي؛ لأنه تابع من الأيديولوجية الصهيونية القائمة على التمييز العنصري ضد كل من هو غير يهودي (كما أسلفنا). كما أن الممارسات العنصرية بين اليهود أنفسهم مفروضة عليهم؛ بسبب عدم التجانس العرقي

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

بينهم. وبخاصة أن اليهود الغربيين (الأشكناز)، تبرز لديهم فكرة التفوق العرقي المستمدة من الأوروبيين بوصفهم أرقى الأجناس؛ أي تفوق الإنسان الأبيض على الإنسان الأسود في كل شيء⁽¹³⁾. وتفيد الإحصائية السكانية لليهود الذين ينحدرون من أصول غربية أمريكية وأوروبية، أن (الأشكناز) يُشكّلون نحو (40%) من مجموع اليهود في إسرائيل البالغ عددهم نحو (5.7) مليون يهودين، بحسب إحصائية عام (2010م). في حين أن نسبة السكان اليهود الشرقيين، الذين ينحدرون من أصول أفريقية وآسيوية بلغت (36%) من مجموع السكان. وأدت هجرة يهود (السوفييت) إلى الكيان الإسرائيلي في تسعينيات القرن الماضي إلى تفوق نسبي لليهود (الأشكناز)؛ حيث ارتفعت نسبتهم إلى (96.3%)، في الوقت الذي شكّل فيه اليهود الشرقيون تراجعاً؛ إذ انخفضت نسبتهم إلى (3.7%)⁽¹⁴⁾.

المبحث الثاني: ممارسات الكيان الإسرائيلي العنصرية ضد مواطنيه اليهود (الإسرائيليين)

أولاً: التمييز ضد اليهود الشرقيين:

إنّ من المعروف أن للحركة الصهيونية أيديولوجية ظهرت في المجتمع اليهودي الأوروبي، ومن ثمّ فهي (أشكنازية)؛ أي غربية. ورأت في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين حاجزاً حضارياً أمام (البربرية الآسيوية)، ومهمتها توسيع الحدود الحضارية لأوروبا لتصل إلى الفرات. ولما كان اليهود الشرقيون جزءاً من دائرة الحضارة البربرية، فإن النظرة الصهيونية (الأشكنازية)، لم تختلف كثيراً عن تلك التي نظروا بها إلى العرب وحضارتهم؛ فهي جزء من المنظور الغربي الاستعماري، وإسرائيل تمارس التفرقة العنصرية ضد كل من هو ليس من الأصول الغربية (الأشكنازية)⁽¹⁵⁾. ويبرز التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين (السفارديم) في مجالات المعيشية كافة منذ هجرتهم، وتوطينهم داخل الأراضي الفلسطينية وانتهاء بالوظائف التي تُسند إليهم⁽¹⁶⁾. فهناك شواهد وظواهر تبيّن التمييز الذي يتعرض له اليهود الشرقيون، فهي تعكس نظرة الاستعلاء والازدراء تجاههم، وبخاصة أن اليهود الغربيين (الأشكناز) ينظرون إلى اليهود الشرقيين (السفارديم) على أنهم (جيل الصحراء)؛ لذا أخذوا يفرضون عليهم التأقلم داخل المجتمع اليهودي (الأشكنازي)، والتخلّص من أسلوب حياتهم، وعاداتهم التقليدية، والسلبية التي جاؤوا بها⁽¹⁷⁾. وهذا ما أكده (بن غوريون) رئيس أول حكومة لإسرائيل؛ بقوله: "نريد أن يتخرّج من الشباب اليمينيون قادة جيش مثل (الأشكناز). نريد أن نمسح كل فارق، أو تباين بينهم وبين اليهود الآخرين. لا نريد أن يبقى التعامل مع المرأة، والولد، والبنات مثلما كان في اليمن ... إنّ اليهودي اليمني قبل كل شيء هو يهودي، ونريد أن نحوّل قدر المستطاع، وبالسّعة الممكنة من يمني إلى يهودي، ينسى المكان الذي قدّم منه، مثلما نسيّت أنا أصلي البولندي"⁽¹⁸⁾.

غوانمة

واجه هذا الدمج بين الفئتين صعوبات كثيرة، لا سيّما أنّ قسماً كبيراً من اليهود الشرقيين كانوا محافظين على القيم التقليدية. كما أنّ غالبيتهم غير متعلّمة وينقصهم التأهيل المهني. ثمّ إنّ الثقافة الغربية هي غريبة عن بيئتهم وثقافتهم. فهذا الاختلاف الثقافي بين الفئتين أدّى إلى وجود اختلاف وتباين طبقي بينهما، وبخاصّة أنّ الغربيين تقلّدوا المناصب المهمة داخل الكيان الإسرائيلي السياسية منها، والاجتماعية، والاقتصادية، وأصبحوا من صانعي القرار. أمّا الشرقيون، فلم يتمتّعوا بهذه الأمور، واستلموا الوظائف الدنيا، والعادية داخل الكيان⁽¹⁹⁾.

1- التمييز في السكن:

كانت عملية توطين المهاجرين اليهود الشرقيين من أصعب الأمور، التي واجهها الكيان الإسرائيلي، وبخاصّة أنّ القادة من اليهود (الأشكناز) كانوا في مصافّ اللاجئين؛ فقد قامت الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية بتوطينهم في بيوت العرب التي طردوهم منها. بالإضافة إلى معسكرات الاستيعاب، والإسكان المؤقتة⁽²⁰⁾. كان ذلك في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، عندما بدأت عملية مرحلة الاستيعاب المخطّط لها، وسارت على مرحلتين: الأولى بناء ضواحي سكنية قرب المدن الإسرائيلية، والثانية إنشاء قرى تطوير ومستوطنات في المناطق النائية. ومن هنا بدأت عملية الاستقطاب العرقي. فاليهود الغربيون يسكنون الضواحي الجديدة، ويمنحون قروضاً حكومية. أما اليهود الشرقيون؛ فيقطنون قرى التطوير، والمستوطنات النائية، والحدودية، وفي منطقة النقب؛ ليكونوا سياجاً واقياً لإسرائيل أمام هجمات الدول العربية. واستوطن جزء منهم في البيوت العربية المهجورة، أو التي طردوا منها سكانها أثناء حرب (1948م)⁽²¹⁾.

وبهذا يكون اليهود الشرقيون قد سكنوا في أحياء ومستوطنات منفصلة عن المراكز السكنية التي سكنها (الأشكناز). كما أنّ مساحة الشقق السكنية لليهود الشرقيين تُقدّر بـ (42م²)، ولا يملكونها. ومنذ تلك الفترة، فإنّ اليهود الشرقيين (السفارديم) يعانون ظروفاً سكنية صعبة، إلى جانب أنهم لا يمتلكون هذه الشقق السكنية، إلا بعد التصديق على قانون السكن العام (حقوق التملك)، الذي أقرته الكنيست عام (2000م)⁽²²⁾. وهكذا، فإنّ أفضل مؤشر لفحص الفجوات في السكن بين (السفارديم) و(الأشكناز) هو: مستوى السكن، والكثافة السكانية، وقيمة الملك، والممتلكات الداخلية⁽²³⁾. ونتيجة لظروف السكن الصعبة لليهود الشرقيين، فقد كانت النتيجة، ظهور الأحياء الفقيرة في المدن، التي صنّفت على أنها بؤر سخط لأبناء اليهود الشرقيين. وتقع هذه الأحياء بالقرب من ضواحي اليهود الغربيين، ذات البناء الأكثر جمالاً. مما كان له أثر كبير في نقيمتهم على اليهود الغربيين، وبخاصّة أنّ المهاجرين الجدد من الغربيين والقادمين من الغرب، يحصلون على مساكن حكومية، فور وصولهم إلى الكيان الإسرائيلي. في حين أنّ اليهودي القادم من المغرب العربي، يعيش في الأحياء الفقيرة، وما زال كذلك منذ سنوات⁽²⁴⁾.

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الأحياء بؤراً للمعضلات الاجتماعية، التي تجسّد سخط اليهود الشرقيين وأوضاعهم المتردية، الأمر الذي ساعد على نمو الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل: هروب الأبناء من البيت، والتفكك الأسري، والإقبال على المخدرات، والخمور، ونمو بؤر العصابات التي تسطو وتنهب، وهو ما أدّى إلى زيادة معدل الجريمة بين اليهود الشرقيين إلى أن بلغ ثلاثة أضعاف معدّله عند اليهود الغربيين⁽²⁵⁾.

إنّ هذا التوزيع الجغرافي المتحيز والتمييزي، الذي جرى على أسس عنصرية (عرقية)، كانت نتيجته شعور بالاضطهاد، تولّد لدى اليهود الشرقيين (السفارديم)، وأنهم في مستوى متدنٍ. ونتيجة لذلك، ثار اليهود (السفارديم) على السلطات الإسرائيلية، وظهرت حركة ترفض اللامساواة الإسرائيلية تحت اسم (الفهود السود)، سنة (1971م). وتفاقم هذا الوضع بعد هجرة يهود السوفييت إلى داخل الكيان⁽²⁶⁾.

2- التمييز في التعليم:

لم يكن حظّ اليهود الشرقيين بأفضل في أوضاع مساكنهم؛ إذ إنّ نسبة الأمية في ازدياد، ممّن لم يحصلوا على ثقافة ابتدائية، وتقدر بأربعة أعوام وحسب. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع النسبة بمقدار الثلث عند اليهود الشرقيين (السفارديم)، مع العلم أنّها لا تزيد عن السدس بين كافة اليهود في الكيان الإسرائيلي⁽²⁷⁾. وتبيّن إحصائية - تعود إلى عام (2000م) - فارقاً كبيراً بين نسبة التعليم عند الطلاب الشرقيين بالمقارنة مع الغربيين. وهذا يدل على استمرار الفجوة، وأنّ تجاوزها بات مستحيلاً؛ بسبب التمييز المتأصل ضد الشرقيين. ويتضح من هذا أنّ المدارس في أحياء اليهود الغربيين متمدنة بشكل أكبر، ومدرسوها أفضل، وبخاصة أنّهم يمتازون بمستوى تعليمي أرفع. كما أنّ كفاءة معلمي اليهود الشرقيين أقل⁽²⁸⁾.

هذا إلى جانب أنّ نسبة الحاصلين على (البجروت AL-bgrot)؛ أي شهادة الثانوية تؤكد أنّ نسبة الحاصلين عليها من اليهود الغربيين (الأشكناز) أعلى من الشرقيين (السفارديم) بحوالي (17%) لصالح الغربيين⁽²⁹⁾. كما أنّ وزارة التعليم الإسرائيلية نفسها تهتم بتاريخ اليهود الغربيين، فعند مراجعة الكتب المدرسية - خاصة كتب القراءة والتاريخ - نجد أنّها كتب ثقافية لتراث الجماعات الغربية على حساب تراث الشرقيين، مما يزيد من حجم المشكلة⁽³⁰⁾. وهناك سياسة تستخدمها وزارة التربية عند تصنيف الطلاب؛ إذ إنّ الطلاب الشرقيين يُوجّهون إلى المدارس الزراعية والصناعية. أما اليهود الغربيون فيوجهون إلى الدراسة الأكاديمية. ومعنى هذا أنّ اليهود الشرقيين يُمنعون من استكمال دراساتهم في الجامعات والمعاهد العليا في إسرائيل وخارجها⁽³¹⁾.

وأخيراً بيّن التمييز القائم داخل المجتمع الإسرائيلي أنّ هذه الثقافات الإثنية يعود سببها إلى القيادات اليهودية الغربية، التي تخاف على مستقبل الكيان الإسرائيلي، لا سيّما أنّ نسبة سكان

غوانمة

اليهود الشرقيين أكثر من الغربيين؛ أي أن إسرائيل ستصبح إحدى دول الشرق الأوسط؛ إذا حصلت تسوية بين إسرائيل والعرب. ومن ثمّ تضعف الصّلة بينهما وبين الدول الغربية، وتفقد طابعها الثقافي الغربي، وتصبح ذات طابع لا يختلف كثيراً عن جيرانها العرب. وهذا بدوره يعيق الهجرة اليهودية من الغرب إلى داخل إسرائيل، علماً بأنّ العدد الأكبر من اليهود الغربيين ما زالوا في أمريكا⁽³²⁾.

3- التمييز في العمل:

إنّ سياسة توطين اليهود الشرقيين في قرى ومدن حدودية، وهامشية نائية، لها أثر كبير وملحوس على مجمل مستوى الحياة، مثل: التعليم، والعمل، والتقدّم في السلم الاجتماعي والطبقي؛ فالعناصر الأساسية التي تحدّد الراتب، مثل: التعليم، وساعات العمل، والفرع الاقتصادي، لم توضح الفرق القائم بين (الأشكناز) والشرقيين؛ لأنّ هناك عوامل غير شرعية وغير موضوعية، تتمثّل في سياسة التمييز العنصري، التي جعلت دخل اليهودي الشرقي أقل بكثير من متوسط دخل اليهودي الغربي. ففي عام (1991م) كان دخل العائلة التي تعود إلى أصول شرقية يساوي (85.5%) من دخل العائلة الأوروبية. بينما كان دخل الفرد من الغربيين يساوي (69.6%) من دخل الفرد الشرقي⁽³³⁾. ويظهر ذلك جلياً من إحصائية عام (1994م)؛ إذ نرى معيار الانتماء العرقي المحدّد الأساسي للدخل في إسرائيل، فهناك انخفاض في متوسط أجور العمال الشرقيين عن الغربيين، وينطبق هذا الأمر على العمّال الذكور والإناث من الشرقيين⁽³⁴⁾.

وتبيّن الدراسات تدني أجور اليهود الشرقيين عام (1975م)، وبالرغم من أنه ارتفع بنسبة (37%) عام (1992م)، فإنّ أجر العامل اليهودي الشرقي أقل بنسبة (68%) عن أجر العامل اليهودي الغربي نفسه⁽³⁵⁾.

كما بيّنت الدراسة أنّ هناك فجوة بين أجور الإناث من المجموعتين العرقيتين، حيث كانت الفجوة في الداخل بين الإناث ذوات الأصل الغربي والشرقي لعام (1975م)، تصل إلى حوالي (6%). ثم ارتفعت عام (1982م) لتصل إلى (27.3%). ثم تراجعت إلى نسبة (20.7%) في عام (1992م)⁽³⁶⁾. ازدادت الفجوة عمقاً عام (1998م)، حين ارتفع أجر الفرد الشرقي بمعدل (100%)، بينما نجد أنّ معدل أجر اليهودي الغربي وصل إلى (146%)⁽³⁷⁾. عدا عن أنّ جميع الوظائف والأعمال المهمة في داخل الكيان الإسرائيلي حكر على اليهود الغربيين، ويخصّون بها. ومردّ ذلك إلى المستوى الثقافي والتعليمي المتدني عند الشرقيين. ويعترف اليهود الغربيون باستئثارهم بالمراكز الرفيعة، والأعمال المهمة، وأنهم أكثر حضارة، وثقافة، وتقدماً⁽³⁸⁾.

لقد شكل اليهود الشرقيون قوى عاملة رخيصة، ومتنقلة في عملية التطوير، وأدوا دوراً مركزياً في بعض القطاعات الاقتصادية، فكان لهم الدور الرئيس في توسيع القطاع الزراعي، وقطاع

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

البناء، وقطاع الصناعة. فجميع هذه القطاعات التي عملوا بها لم تسهم في رفع مستواهم الاقتصادي، أو كسر الفجوة بينهم وبين الغربيين⁽³⁹⁾. كما أن اليهود الشرقيين يعملون في أعمال أقل رتبة من تلك التي يشغلها اليهود الغربيون وأبنائهم؛ ففي المجالات العلمية - الأكاديمية يُشكّل الشرقيون (8.8%) من إجمالي القوى العاملة في إسرائيل، مقارنة باليهود الغربيين الذين بلغت نسبتهم (19.3%) عام (1984م). ويزداد اتساع هذه الفجوة لدى أبناء الجيل الثاني، والثالث، والرابع من أبناء اليهود الشرقيين والغربيين⁽⁴⁰⁾.

4- التمييز في الجيش:

يشهد الصراع الطائفي في داخل المؤسسة العسكرية، على الرغم من أن اليهود الشرقيين يشكّلون أغلبية عناصره، ومع العلم أن الرتب، والمناصب العليا، والقيادة، تتعد عنهم لصالح اليهود الغربيين. فاليهود الشرقيون يحتلون ثلث الرتب الصغيرة والمتوسطة؛ أي من (ملازم إلى مُقدم)، وما لا يزيد على خمس الرتب الكبيرة تقريباً⁽⁴¹⁾. فالجندي الإسرائيلي غير مُخبر في التحاقه بالوحدات القتالية، التي يريد أن يخدم بها؛ لأنّ هناك عدة معايير تقف في وجه قبوله في الوحدة. وأهم هذه المعايير؛ مستوى التعليم، فالذين اجتازوا مراحل تعليم أكثر، وحصلوا على شهادات، ودرجات علمية أعلى، يرسلون إلى وحدات ذات منزلة، ومركز أعلى⁽⁴²⁾.

وهكذا فإنّ هذه المعايير تقف عقبة أمام تقدّم اليهود الشرقيين في الجيش. كما أنّها تقف ضدهم في استيعابهم لمجالات العمل بعد إنهايم الخدمة⁽⁴³⁾. فنسبة الضباط من أصل يهودي غربي بلغت خمسة أضعاف نسبة الضباط من أصل شرقي، فهذه الفروق يلزمها سنوات للدراسة⁽⁴⁴⁾.

وقد أوضح الجنرال الغربي (موردخاي غور - Mordechai Gur) البعد الحضاري لهذه الظاهرة بقوله: "إنّ اليهود الشرقيين لا يحتلون مناصب رفيعة في الجيش؛ إما بسبب النقص في تعليمهم، أو بسبب عدم قدرتهم على الانفصال عن التقاليد التي تسيطر على أسلوب حياتهم. بالإضافة إلى التأثير العائلي، ورجال الدين، والطائفة". وذكر أنّ اليهود الشرقيين غير قادرين على العمل بنشاط وفعالية، إذا ما توفرت لهم القيادة الجيدة. لكنهم لم يصلوا بعد إلى المستوى الحضاري، الذي يُمكنهم من الوصول إلى المناصب العليا"⁽⁴⁵⁾.

ويعود سبب تزايد عدد الشرقيين في الجيش إلى عدة أسباب، أهمها: تضاول مكانة خريجي الجيش بعد حرب تشرين - أكتوبر (1973م)، مما جعله أقل جاذبية لليهود الغربيين، خاصة في الثمانينيات من القرن الماضي؛ لأنّ التوجّه العام كان إلى التكنولوجيا. وتماشياً مع هذا التوجّه، أخذ اليهود الغربيون يتجهون نحو مجالات العمل البيروقراطي والتكنولوجي؛ الأمر الذي انعكس على سوق العمل، فاليهودي الغربي يجد مكاناً له، بعكس الشرقي الذي لا يجد سوى الجيش أملاً

غوانمة

له. ولهذا ازداد عدد الشرقيين في الجيش. ومع ذلك لم يتمكنوا من اختراق القيادة العامة للجيش، أو الوصول إلى رئاسة الأركان سوى مرة واحدة عام (1993م)، عندما عيّن (شاؤول موفاز) الإيراني الأصل رئيساً لهيئة الأركان. كما عيّن العراقي الأصل (إسحق مردخاي) وزيراً للدفاع. ولم يُشكّل تعيينه أمراً استثنائياً؛ نظراً لأنّ منصبه سياسي وليس عسكرياً. ولم يتمكن (مردخاي) نفسه من خوض المنافسة على رئاسة الأركان، فاستقال من الجيش، وانضم إلى حزب الليكود، ووقف إلى جانب (شاؤول موفاز)؛ لرغبته في ترشيح أحد أبناء الطوائف الشرقية⁽⁴⁶⁾.

كما أنّ اليهود الشرقيين يتوزعون داخل المؤسسة العسكرية في جميع الأعمال الدنيا، مثل: أعمال الطبخ (الطهي)، وقيادة السيارات، وأعمال الصيانة العسكرية، وأشغال التنظيف، والحفر، والمخازن العسكرية. أما في الوحدات العسكرية، فقد فرضت عليهم مهام المشاة، والعربات نصف المجنزرة. أما اليهود الغربيون فكان منهم الجنرالات، والضباط، والطيارون، ورجال الأسطول البحري، والصواريخ، والمخابرات العسكرية⁽⁴⁷⁾.

ثانياً: التمييز ضد العرب الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين):

1- الممارسات العنصرية:

على الرغم من التمييز العنصري الحاصل ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل فإنه لا مجال لمقارنتها بما يعانيه الفلسطينيون من تمييز عنصري داخل هذا الكيان؛ من سنّ القوانين التي تحوّلهم بمصادرة أملاك الفلسطينيين، وتدمير قراهم، وبناء مستوطنات صهيونية مكانها، واختلاق الأكاذيب حول بيع الأراضي، واختلاق جهاز قانوني؛ لجلب اليهود من كل أنحاء العالم إلى أرض فلسطين، فيصبحون أغلبية فيها⁽⁴⁸⁾. ولم يكتفوا بذلك، فبالرغم من أنّ الأمم المتحدة اتخذت قراراً - رقمه (194) - ينصّ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فإنّ الكيان الصهيوني رفضه، وما زال إلى الآن يرفض مجرد الإشارة إلى هذا القرار⁽⁴⁹⁾.

وتتعامل دولة الاحتلال الإسرائيلية مع هذا القرار بعنصرية؛ فقد وصفته بقولها: (إنّه أشد القوانين العنصرية ضد دولة إسرائيل). كما أنّ وزير العدل الإسرائيلي (حاييم كوهين Haim Cohen)، أقرّ أنّ التمييز العنصري ينبع من قانون حق العودة. ووصفت نشرة إسرائيلية رسمية هذا القانون: بأنه (لا يوجد ما يوازيه في تشريع أي بلد آخر)⁽⁵⁰⁾. فهذا القانون ينصّ على عودة الفلسطينيين إلى أرضهم وأرض أجدادهم، وهذه المسألة هي لبّ الصراع العربي - الإسرائيلي؛ إذ إنّ عودة اللاجئين إلى ديارهم ووطنهم هي حق مقدس، ولا يكون إلا بتطبيق الشرعية الدولية، وأولها قرار رقم (194)⁽⁵¹⁾.

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

أما عن الممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين، التي تندرج تحت التمييز العنصري، فتتمثل بالممارسات الآتية:

لقد عمل الكيان الإسرائيلي بوسائل لأخلاقية؛ ليجبر فلسطيني الضفة الغربية على ترك منازلهم والرحيل في حرب (1967م)، سواء أكانوا من سكان المخيمات، أم من أولئك الذين غادروها للالتحاق بعائلاتهم. وبلغ عددهم مائة وأربعين ألف فلسطيني (140 ألف)، نصفهم رُحِّل قسراً. ولنا أن نتعرف على أساليبهم القذرة، وما أدلوا به من كذب حول رحيل الفلسطينيين عن فلسطين، مثل: تصريح (إسحق هرتزوغ Isac Hotozag)، الذي كان آنذاك حاكماً في الضفة الغربية الذي زعم فيه أن "رحيل الفلسطينيين كان طوعاً. وقد خالفه جندي إسرائيلي كان وقتها على الحدود، يجتاز جسر النبي على نهر الأردن؛ لجمع تواقيع اللاجئين الذين كانوا يُرحلون، يأخذ إبهامهم، ويغطسه في الحبر، ويطبعه على الوثيقة التي تحوي بنداً فحواه: إنَّ الموقع يغادر البلد طوعاً، ويتنازل عن مواطنته"⁽⁵²⁾.

أضف إلى ذلك، الجريمة التي ارتكبتها السلطات الصهيونية برفض (46000) طلب لجمع الشمل العائلي، مع العلم أن هناك من يؤكد أنَّ الترحيل طال حوالي (200,000) امرأة فلسطينية مع أولادهن⁽⁵³⁾. ولنا أن نتذكر أعمال الكيان الإسرائيلي الاستعمارية الاستيطانية، وقيامه بهدم مئات القرى الفلسطينية في حرب (1948م). كما قام في حرب (1967م) بإجبار سكان منطقة اللطرون (المتثلة في سكان كل من: بيت نوبا، ويالو، وعمواس) على مغادرة قراهم. ولم يكتف بذلك، بل قامت الجرافات الإسرائيلية بتدمير بيوتهم، ثم زرعت في مكان هذه القرى متنزهاً (غابة) يهودياً، كلفته (خمسة عشر مليون دولار) على نفقة (الاتحاد اليهودي الكندي)⁽⁵⁴⁾.

ولا نجد مثل هذا التصرف الهجمي إلا في عصر الاستعمار الأوروبي وأمريكا؛ فقد دُمِّر الغزاة المستعمرون أمريكا الشمالية، وهدموا البيوت، وقتلوا معظم سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر)، وأسسوا ولاياتهم من المهاجرين، والمغامرين الأوروبيين البيض.

ولم يكتف الكيان الإسرائيلي بالهدم، والتدمير، ومصادرة الأراضي، وقطع الأشجار، وبناء المستوطنات الصهيونية على أملاك الفلسطينيين، بل إن هناك أصواتاً ارتفعت في هذا الكيان المصطنع، مطالبة بتهجير كل الفلسطينيين سكان الضفة الغربية وترحيلهم؛ فهذا (يوسف فايييس Yousef Fayez)، نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي من عام (1967م - 1974م)، يقول: "تتألف دولة إسرائيل: من الضفة الغربية، وقطاع غزة، وسيناء، ومرتفعات الجولان. ويجب أن تبقى يهودية، مع أقلية بسيطة غير يهودية لا تتجاوز (15%)"⁽⁵⁵⁾. كما أنَّ عملية الترحيل طالت أيضاً عرب (1948م)، حيث وُضعت الخطط والمشاريع لترحيلهم. وقدمت

غوانمة

بعض هذه الخطط المغريات والمحفزات للفلسطينيين؛ لمغادرة بلادهم وأرضهم بمحض إرادتهم⁽⁵⁶⁾.

أضف إلى ذلك إجراءات التضييق المتبعة، مثل خطة (يوحنان عام 1950م)، و(الخطة الليبية عام 1953م) اللتين لم يكتب لهما النجاح. بينما سعت السلطات إلى تحقيق غاياتها بخطط أخرى، تعتمد على استخدام القوة، والمذايح المدبرة، مثل: عملية (حفريرت Hafrit) (57) عام (1956م). وأثيرت في السنوات الأخيرة خطط جديدة لترحيل عرب النقب (خطة النقب عام 2015م)، التي قدّمتها على أنها (الخطة القومية الاستراتيجية لتطوير النقب). هدفها المركزي رفع تعداد السكان اليهود في النقب إلى (900) ألف يهودي خلال عشر سنوات، وتخصيص (3.9) مليار دولار لتنفيذ ذلك. وهذا يعني إخلاء البلدات العربية وهدمها، وهو ما تقوم به إسرائيل حالياً في النقب⁽⁵⁸⁾.

إن سياسة التمييز ضد العرب الفلسطينيين، تستند إلى التوجّه الرسمي لمؤسسات الحكم، وتتمتع بتأييد الرأي العام اليهودي، مبررين ذلك بما يأتي:

- أ- أن العرب الفلسطينيين أقلية معادية، ويجب وضعها تحت المراقبة.
- ب- أن على العرب الفلسطينيين أن يكونوا شاكرين للتقدم، الذي واكبوه منذ عام (1948م).
- ج- أن إسرائيل هي (دولة) الشعب اليهودي، وهي (دولة) يهودية - صهيونية. وعلى العرب الفلسطينيين أن يقتصروا بالحقوق المحدودة لكل فرد، وألا يطالبوا بالاعتراف بهم كأقلية قومية.
- د- أن على العرب الفلسطينيين قبول حقيقة وجودهم خارج أطر السلطة وصنع القرارات في الدولة⁽⁵⁹⁾.

فهذه التبريرات يرفضها العرب في الداخل، والضفة، وغزة، ويمارسون نضالاً في (الكنيست) وخارجه لتفسير هذا التوجه، ولتغيير السياسة الناجمة عنه.

ويتبين من هذه الفجوة الهائلة بين العرب الفلسطينيين واليهود، سواء في أواسط الجمهور أو القيادة، جوهر الصراع بينهما، وأسبابه، وتطوره؛ فهناك خلاف بين اليهود والفلسطينيين فيما يتعلق بمسألة الحق التاريخي على الأرض. وهذا الخلاف لن ينتهي إلا إذا قامت إسرائيل بإرجاع الأراضي التي احتلتها عام (1967م)؛ أي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية والقطاع، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية.

2- مظاهر العنصرية ضد الفلسطينيين:

إنّ سياسة الكيان الإسرائيلي وأعماله ضد فلسطينيي الداخل (1948م)، وفلسطينيي الضفة الغربية، هي سياسة عنصرية فوقية ظالمة؛ فهي تعدّهم مواطنين من الدرجة الثالثة. وتتبع معهم كل أساليب العنف والتعذيب والسجن، واستخدام كل الأساليب غير الإنسانية في التحقيق مع المعتقلين بشكل عنيف يوذي بحياتهم أحياناً⁽⁶⁰⁾. كما تصادر الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات داخل الضفة الغربية، وبناء القرى اليهودية داخل الخط الأخضر، وإسكان المستوطنين في تلك المنازل والمستوطنات. إضافة إلى منع التجول في القرى الفلسطينية، ومدن الضفة الغربية؛ حدث ذلك في الانتفاضتين: الأولى عام (1987م)، والثانية عام (2000م). عدا عن تكسير عظام الأطفال، والقتل غير المبرر للشباب والأطفال معاً، ووضع العراقيل أمامهم في التنقل من مكان إلى آخر⁽⁶¹⁾.

إنّ الإجراءات العسكرية المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية كافة، حولتها إلى سجون كبيرة، تمتنن فيها كرامة الإنسان، ويكثر فيها قتل الإنسان، وتدمير البيوت، ومصادرة الأراضي ... سواء داخل الخط الأخضر أو المناطق المحتلة، خاصة تلك الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية. كما أنها تضع العراقيل أمام الفلسطينيين قبل منحهم تراخيص البناء، بالإضافة إلى هدم البناء غير المرخص، ويدفع أصحابه غرامة⁽⁶²⁾.

فهذه السياسة والممارسات العنصرية الاستفزازية، لم تسلم منها الأماكن الدينية المقدسة (المسيحية أو الإسلامية)؛ فهناك انتهاك لحرمة المقدسات بشكل مباشر، مثل: استعمال بعض الكنائس والمساجد في القرى المهجرة كحظائر للأغنام والأبقار، أو مخازن، أو خانات، ومتاجر⁽⁶³⁾.

هذا إلى جانب أن معظم الأراضي التابعة للكنيسة المسيحية، بما فيها تلك الموجودة في القرى المدمرة. تعرّضت لمصادرة الدولة، تماماً كما طبّق على أراضي العرب الذين أصبحوا لاجئين؛ نتيجة حربي (1948م، 1967م)، عدا عن محاصرة كنيسة المهد في بيت لحم عام (2002م)⁽⁶⁴⁾.

وتُكمل الصهيونية (النازية) أعمالها العنصرية؛ بقيام السلطات الإسرائيلية ببناء الجدار العنصري عام (2002م). وهو عبارة عن منظومة أمنية وسياسة متكاملة من الحواجز، والخنادق، والأسيجة، داخل الحدود الغربية للضفة الغربية المحتلة؛ لمكافحة العمليات الفدائية من الضفة الغربية عبر الخط الأخضر⁽⁶⁵⁾. علماً بأنّ الهدف الأساسي والرئيس من إقامة هذا الجدار، هو عزل بعض التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، وعن مناطق الضفة الغربية. وبذلك يصبح هناك تغيير ديمغرافي بين السكان من اليهود والعرب، ومن ثمّ يفوق عدد اليهود عدد العرب، ويتحوّل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى صراع على الحدود، وبذلك تكون الصهيونية الإسرائيلية قد نجحت في تحويله إلى صراع حدود، مثل بقية الصراعات الدولية التي تحصل بين الدول على

غوانمة

الحدود. إلى جانب تجزئة الدولة الفلسطينية، وتحويلها إلى (كانتونات) لا رابط بينها. ومن ثم تتحكم إسرائيل في المعابر التي تصل بين هذه (الكانتونات)⁽⁶⁶⁾.

إن هذا الجدار يؤثر بشكل سلبي ومباشر على حياة (210,000) فلسطيني على الأقل، وهم الذين يقطنون في (67) قرية، وبلدة، ومدينة. كما أنه يؤثر على أكثر من (680) ألف فلسطيني⁽⁶⁷⁾. أما أكثر المناطق تأثراً فهي (أبوديس) التي قطعها الجدار إلى أوصال، وباتت عبارة عن سجون مغلقة، معثرة، معزولة بعضها عن بعض. كما أن الجدار سيعمل على إغلاق جميع بوابات القدس⁽⁶⁸⁾. ثم إن الحكومة الإسرائيلية ستستولي - بموجب ذلك - على أكثر من نصف مليون دونم من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يضاف إليها عشرات القرى الزراعية الفلسطينية إلى الشرق من الحاجز، التي ستعزل عن أراضيها الزراعية؛ لأنها ستصبح إلى الغرب من الجدار. بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الدونمات التي صودرت من أجل إقامة هذا الجدار⁽⁶⁹⁾.

وقد أثر هذا الجدار بشكل سلبي على جميع مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والديمقراطية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وستسحب إسرائيل بموجب ما يزيد على (400) مليون م³ من المياه الفلسطينية، وتسيطر على (40) بئراً فلسطينية؛ مما يحد من قدرة الفلسطينيين على استخراج المياه، ويضعف قدرتهم على إدارة مصادره المائية. وستتأثر نوعية المياه المستخرجة؛ لاحتمال ازدياد مصادر التلوث، الناتج عن ازدياد النشاط العسكري حول الجدار، خصوصاً حركة الآليات العسكرية. كما سترتفع كلفة استخراج المياه؛ بسبب السيطرة الإسرائيلية على الأراضي ذات الكلفة الاقتصادية الأدنى⁽⁷⁰⁾.

كما أن إسرائيل تتفنن في أشكال التمييز العنصري ضد الفلسطينيين من هدم البيوت، وفرض الغرامات على الشباب والأطفال، الذين يشاركون في المظاهرات والاحتجاجات على الاحتلال الصهيوني، ومصادرة الأراضي. وليس هذا وحسب، بل امتدت أيديهم إلى المقدسات الإسلامية والمسيحية في كل من القدس، والخليل... ووضعت يديها عليها، أو على أجزاء منها، كما فعلت في مقام إبراهيم عليه السلام، وما فعلته من هدم حارة المغاربة في القدس القديمة، لتكون هناك مساحة واسعة لاحتفالاتهم الدينية أمام حائط البراق، الذي أطلقوا عليه (حائط المبكى)، وهو - في الحقيقة - جزء من جدار المسجد الأقصى.

لقد طال التمييز العنصري أيضاً الطوائف المسيحية الفلسطينية؛ فقد صدر عام (1977م)، قانون من (الكنيست) اسمه (معادة التبشير)؛ لمنع التحول من اليهودية إلى المسيحية⁽⁷¹⁾. إلى جانب العديد من المضايقات في الأماكن الدينية المسيحية في القدس، خاصة بعد قرار الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب Donald Trump) الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي. فقام

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

الكيان الإسرائيلي بفرض جباية على الكنائس المسيحية في القدس؛ مما أثار حفيظة الطوائف المسيحية كلها. وهذا إجراء عدواني صهيوني، يرفضه الرؤساء الدينيون من الطوائف المسيحية في الأراضي المقدسة، علماً بأن السياسة الصهيونية تنطلق من نظريات الأصوليين، اليهود المناهضة للوجود المسيحي في الأراضي المقدسة، فهذه السياسة اللاأخلاقية ضد الطوائف المسيحية، دفعت العديد منهم إلى الهجرة خارج فلسطين. وتعد هذه خسارة ثقافية، واجتماعية، ودينية للقدس الشريف خاصة، وفلسطين عامة؛ فالمسيحيون عاشوا على هذه الأرض المقدسة مع إخوانهم المسلمين منذ آلاف السنين، ولم يتعرضوا لأي مضايقات من المسلمين، بسبب التسامح الديني عند المسلمين وحرية العبادات، وهم الآن مسلمون ومسيحيون يعيشون تحت وطأة الاحتلال.

وهناك خطة لترحيل المسيحيين وتهجيرهم إلى الخارج، ذكرها (يوسف فايتس Yousef Faytez) رئيس صندوق الأراضي القومي اليهودي الأسبق في كتابه: يومياتي ورسالة إلى الأولاد (My Dairy and a Letter to the Children) ذكر فيها: "بأنه تلقى رسالة من (موشيه شاريت) وزير الخارجية الأسبق، يبلغه فيها بمصادقة حكومة إسرائيل على مشروع ترحيل العرب المسيحيين من الجليل "إلى جنوب أمريكا الجنوبية". وسط ترتيبات مسبقة تشرف عليها سفارة الحكومة الإسرائيلية وممثلوها الدبلوماسيون في الأرجنتين⁽⁷²⁾.

المبحث الثالث: فلسطين و جنوب أفريقيا تشابه في سياسة التمييز العنصر

حاول في هذا الجزء من الدراسة توضيح أوجه الشبه (التمييز العنصري الأبارتايد)⁽⁷³⁾ بين نظامين عنصريين: الأول في جنوب أفريقيا، والثاني في فلسطين العربية. الأول: هم المهاجرون الهولنديون البروتستانتيون، الذين هربوا من هولندا، عندما بدأ استعمار جنوب أفريقيا عام (1652م). وكان هروبهم نتيجة الاضطهاد الديني الذي مارسه الأسبان الذين احتلوا هولندا، ومارسوا عليهم الضغوط؛ لاعتناق المذهب الكاثوليكي. ثم توالى الهجرات الأوروبية والهولندية بصفة خاصة إلى جنوب أفريقيا، وكانوا متطرفين. ومع مرور الوقت تطورت لديهم نظرية عنصرية (السيد الأبيض والعبد الأسود). حتى إنهم أطلقوا على الأفارقة سكان البلاد الأصليين صفة (الكفار). وكانوا يدعون بل يعملون على إبادتهم. واستمرت المعارك بين الطرفين زهاء مئة عام، ما بين عامي (1779م-1879م)، وأطلقوا على هذه الحرب (حرب الكفار). ثم ازدادت الهجرة الأوروبية والهولندية، وكان بينهم الآلاف من اليهود الأوروبيين وبمرور الزمن، تخلى المهاجرون عن بلادهم الأصلية، لدرجة أن الجيلين الثالث والرابع منهم، أصبح له أسلوبه الخاص في الحياة، بل إن الفلاحين من هؤلاء المهاجرين، ممن استوطنوا جنوب أفريقيا، حملوا اسماً خاصاً بهم (البوير Boer). وقد اعتنق الفلاحون الهولنديون البروتستانتية في القرن السادس عشر، وشكّلوا

غوانمة

القاعدة المادية للمستوطنين البيض في جنوب أفريقيا⁽⁷⁴⁾. وقد قدم معظم المهاجرين الأوروبيين من هولندا، وبريطانيا، وألمانيا، والدول الإسكندنافية ... متذرعين بالاضطهاد الديني الذي تعرّضوا له⁽⁷⁵⁾.

أولاً: الأبارتايد في جنوب أفريقيا:

إن ما جرى في جنوب أفريقيا هو الأقرب إلى ما تفعله الحركة الصهيونية بالعرب الفلسطينيين؛ بسبب الأصول الفكرية، والأيدولوجية التوراتية. كما اعتمدوا على دول عظمى لتوفير الدعم الخارجي لهم، وهي بريطانيا، التي لعبت الدور التمثيلي المتمثل في العدالة البريطانية، بنظام برلماني ديمقراطي للفئة الحاكمة، وتشريعات تكريس التمييز العنصري، مدعومة بقوات أمنية من جيش وشرطة، تقوم بتطبيق هذه القوانين والتشريعات. أما الجانب الإسرائيلي فقد جسد هذا في نظام الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض؛ ليستمر استغلال السكان الأصليين، بوصفهم قوى عاملة رخيصة. ومن هنا جاءت فكرة المعازل، التي طبقت في جنوب أفريقيا، ورغبت إسرائيل بتطبيقها على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽⁷⁶⁾.

وهكذا يمكننا القول: إنه عندما تصبح العنصرية سياسة رسمية للدولة، فإن الدولة تسنّ القوانين التي تريد. وهذا ما حصل في جنوب أفريقيا؛ إذ صدرت مجموعة من القوانين العنصرية، تسمح بالتمييز العنصري، مثل: قانون تطوير الأراضي (لعام 1936م)، الذي حددت مساحة (13%) من أراضي جنوب أفريقيا؛ لإقامة السود، وقانون تشكيل (البانتوستانات Bantustans) أو المناطق المغلقة عام (1950م)، وبقي ساري المفعول إلى عام (1994م)، حيث حُدّت عشرة معازل للسود عام (1951م)⁽⁷⁷⁾. وبموجب هذا القانون صار كل أفريقي مواطناً في (البانتوستانات) العشرة، إلا أنه يعد أجنبياً خارج مقاطعته، ولا يُسمح له بالتنقل من مكان إلى آخر إلا بتصريح خاص، وسيُقدّم للمحاكمة إن خالف ذلك، ويكون عرضة للسجن خمسة عشر عاماً. وهذا يعني أن المواطن إذا اضطر إلى السفر إلى غير موطنه الأصلي (مقاطعته)؛ طلباً للقامة العيش، فسيجد نفسه موقوفاً في السجن، بتهمة مخالفة القوانين، والتنقل دون تصريح⁽⁷⁸⁾.

وبعد ذلك صدرت قوانين أكثر عنصرية، تقوم فكرتها على النقاء العرقي، مثل: قانون النيل من الأخلاق، أو منع الزيجات المختلطة، الذي صدر عام (1949م). ويحظر بموجب هذا القانون الزواج بين طرفين من عرقين مختلفين، بل إن هذا الزواج يعدّ باطلاً إن حصل، ويتعرض مرتكبه لعقوبات شديدة. ووفق هذا القانون العنصري، أُدبنت أعداد كبيرة من الأشخاص بعقوبات وحشية⁽⁷⁹⁾. كما صدر في عام (1955م) قانون يجيز للسلطات اعتقال أي شخص أو توقيفه لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد دون حدود، ودون محاكمة⁽⁸⁰⁾. وفي عام (1963م) صدر قانون سُمّي بـ (دستور المعازل)، وطبّق في كل معازل جنوب أفريقيا. يعطي القانون الحق "الرئيس جمهورية

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

جنوب أفريقيا، في تشكيل المجالس التشريعية للمعازل، وتعيين أعضاء سلطة الحكم الذاتي. ويحق للسكان الأصليين انتخاب نصف أعضاء المجلس التشريعي، ويحتفظ بالنصف الثاني للزعماء الإقليميين، الذين قامت سلطات جنوب أفريقيا بافتعال خلافات، ومصالح أنانية متناقضة فيما بينهم تسهل على السلطات في (بروتوريا) حكمهم⁽⁸¹⁾.

كما أصدرت قانون الجنسية والهجرة الذي نتج عنه انتزاع جنسية أكثر من ثمانية ملايين مواطن أفريقي إلى عام (1948م). ومنع هؤلاء من العيش، أو العمل في بلدهم. إضافة إلى أن أكثر من (3) ملايين ونصف المليون مواطن من جنوب أفريقيا، نفوا بالقوة من أماكنهم الأصلية إلى أماكن أخرى في مناطق العزل⁽⁸²⁾.

ثانياً: الأبارتايد في فلسطين:

ساعدت بريطانيا الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى على تأسيس كيانها داخل فلسطين العربية، بعد أن أخضعت البلاد للحكم العسكري البريطاني، وأصدرت قوانين الدفاع، وحالة الطوارئ التي ما تزال سارية المفعول إلى وقتنا الحاضر. وتفسر بعض مواد قوانين الدفاع العنصرية في عملية الاستيطان. كما أدخلت بعض التعديلات الشكلية على هذه القوانين، ومن أبرزها⁽⁸³⁾: قانون أراضي الموات لعام (1921م)، وقانون الغابات عام (1926م). وقانون نزع الملكية لعام (1926م)، وقانون الأراضي - الاستملاك لعام (1948م)، الذي عدل عام (1969م)، وبموجبه سجلت مساحات كبيرة من الأراضي باسم الكيان الإسرائيلي؛ بوصفها ميراثاً للانتداب البريطاني⁽⁸⁴⁾. وبعد قيام الكيان الإسرائيلي عام (1948م)، استمر وضع البلاد على ما كانت عليه تحت الحكم العسكري البريطاني، إضافة إلى إصدارهم قوانين قمعية، أبرزها: قانون الطوارئ عام (1949م)، وقانون الدفاع الذي كان موضوعاً أيام الانتداب البريطاني، ويتكون من (170) قانوناً، مقسمة إلى خمسة عشر فصلاً. تبحث هذه القوانين في شؤون الرقابة، وتحديد حرية التنقل، وحرية الكلام والصحافة من جميع نواحيها. وتبحث أيضاً الإشراف على وسائل النقل، وتنظيم استعمال الأسلحة. كما تمنح هذه القوانين وزير الدفاع حق تعيين قادة (حكام) عسكريين لمناطق معينة مغلقة، وتقييد الخروج منها والدخول إليها بتصاريح خاصة. وهم بهذا يحدون من حرية تنقل الفلسطينيين⁽⁸⁵⁾؛ إذ إن المادتين (109)، (110) تعطيان للسلطة العسكرية الصهيونية حق تحديد تنقل الفلسطينيين، وتغيير أماكن سكنهم، ومنع سفرهم إلى القرى المجاورة. أما المادة رقم (111)؛ فتعطي صلاحية الاعتقال، والإقامة الجبرية في البيت، والاعتقال الإداري دون تحقيق أو محاكمة عادلة. ومن المادة رقم (112)، يحق للسلطة العسكرية الصهيونية إبعاد السكان، ونقلهم من أماكن إقامتهم⁽⁸⁶⁾. كما صدر في عام (1950م) قانون أملاك الغائبين، الذي استولت الدولة بموجبه على جميع الأراضي التي كانت ملكاً لسكان البلاد، الذين اضطروا للنزوح إلى

غوانمة

مناطق أخرى، لم تكن تحت السيطرة الإسرائيلية. أما الذين نزحوا إلى دول عربية، فوصفهم القانون بالغائبين، وأصدرت السلطة الصهيونية بحقهم قانون استملاك الأراضي لعام (1950م)⁽⁸⁷⁾.

إن هذه الانتهاكات الصهيونية في فلسطين، هي صورة مشابهة لما حدث في جنوب أفريقيا، إلا أن هناك فارقاً في النهج؛ إذ إن النهج في جنوب أفريقيا نهج استعماري. أما في الكيان الإسرائيلي، فهو نهج ناتج عن العقيدة الصهيونية، والدين اليهودي، الذي ينادي بالتفوق العرقي والنقاء في الدم؛ متخذاً من شعار (شعب الله المختار)؛ ليدل به على أحقية اليهود في أرض فلسطين؛ فهي أرض ميعادهم. أليست شعباً؟ وقد وعدهم الرب بها؛ تحقيقاً لشعار (إسرائيل الكبرى). إن هذه الشعارات العنصرية أدت إلى إيجاد قانون ديني إثني آخر يُعد من أخطر القوانين التي أصدرتها إسرائيل، لاستناده إلى التعليمات والتشريعات الدينية. ومن ثم يستمد الكيان الإسرائيلي منه قوته ومرجعياته منها (التشريعات الدينية). وهو (قانون المحاكم الحاخامية) الصادر عام (1953م). ووفق هذا القانون يمنع زواج اليهود بغير اليهود سواء أكان الطرف الآخر مسلماً أو مسيحياً. وهم يبنون غير اليهود، ويحتقرونهم. كما أن القوانين الدينية اليهودية لا تُعطي أحقية لغير اليهود بالجنسية الإسرائيلية، إلا إذا كانت أمه يهودية. ولا يكون الزواج صحيحاً، ما لم يتم على يد حاخام؛ فالزواج المدني غير معترف به. كما أن الأسر الناتجة عن زواج مختلط، تخضع لأنواع شتى من التمييز⁽⁸⁸⁾.

ويعود سبب جميع هذه الممارسات العنصرية والعدوانية إلى نصوص التوراة التي يتشبث بها رجالات الجيش، والقياديون الصهاينة لتسويق تصرفاتهم. وهذا ما حدث لتبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان عام (1982م)، واصفين إياها ب (حرب ملهمها الرب). فقد بيّنوا للجنود - آنذاك - النصوص التوراتية الدينية الداعية إلى تدمير أعداء إسرائيل بالنار والعاصفة. كما زعمت أن لها الحق في مساحات واسعة من جنوب لبنان، على أنها ميراث لإحدى قبائل إسرائيل الـ (12) وهي قبيلة (أشر)⁽⁸⁹⁾.

ومما لا شك فيه، أن أخطر القوانين العنصرية الصهيونية وأبرزها: قانون العودة (1950م)، والجنسية (1952م)، اللذان يحثان على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وهو ما أكده (بن غوريون) بقوله: "إن هذين القانونين معاً هما الشرعية التي وعدنا بها كل يهودي في المنفى"⁽⁹⁰⁾.

وقد صدر هذان القانونان تنفيذاً للمبدأ الصهيوني القائل: "إن إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"⁽⁹¹⁾. فقانون حق العودة يسمح لكل يهودي، أو معتنق للديانة اليهودية بحق المواطنة في دولة الكيان الإسرائيلي. وأعطى القانون كذلك صلاحية مطلقة لوزير الهجرة بمنح اليهودي شهادة هجرة، أو عدم منحه إياها؛ لأسباب وظروف تخضع لتقديره المطلق، وأن قراره

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

هذا لا يقبل المراجعة"⁽⁹²⁾. وبناء على هذا، نجد سلب الأرض من مَلَكيها الأصليين التي احتلت عام (1948م)، مع أن قانون المواطنة عدلٌ مرات عدّة، كان آخرها عام (2003م). إلا أن هذا القانون هو أشد القوانين تمييزاً وعنصرية، وبخاصة أن التعديل العنصري كان ينص صراحة على عدم منح المواطنة بـ (لم شمل) العائلات الفلسطينية، وبخاصة مواطني (1948م).

كما أنه لا يحق للفلسطيني من سكان الضفة والقطاع، الذي يتزوج من فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية، أن يحصل على الجنسية الإسرائيلية. والأمر نفسه ينطبق على الفلسطينية من الضفة الغربية والقطاع، التي تتزوج فلسطينياً يحمل الجنسية الإسرائيلية. إلا أن هذا لا ينطبق على اليهودي في حال اختيار شريك لحياته من أي مكان، أو قومية، أو جنسية في العالم؛ ومثل هذا القانون يؤدي بالضرورة إلى انهيار أسر فلسطينية بأكملها⁽⁹³⁾.

وفي عام (2010م)، أقرت سلطات الاحتلال تعديلاً على ما يسمى بقانون المواطنة؛ بفرض قسم (الولاء) للدولة اليهودية على كل المتقدمين للحصول على (الجنسية الإسرائيلية) من غير اليهود؛ أي أنه يستهدف الفلسطينيين العرب⁽⁹⁴⁾.

وفي (19 يوليو 2018م)، أقرّ (الكنيست) الإسرائيلي قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل. وينتهك هذا القانون العنصري حقوق المواطن الفلسطيني؛ فقد جاء ليعبر عن تكريس العنصرية، والتطهير العرقي (الأبارتايد). فهو من أخطر القوانين التي أصدرتها حكومة الاحتلال، وهذا ما ذكره النائب عن الحركة الإسلامية في (الكنيست) مسعود غنايم، بقوله: "إن هذا القانون هو شرعنة للتمييز والعنصرية، وخطوة كبيرة نحو تحويل إسرائيل إلى دولة يهودية خالية من العرب؛ فهذا القانون لا يصدر فقط حقوق المواطن، وإنما حقوق الإنسان؛ لأنه يمنعني من التعبير عن خصوصيتي القومية والثقافية كعربي فلسطيني، ويحد من حريتي، ويصادر حقي كإنسان بالارتباط بأرضي ووطني"⁽⁹⁵⁾.

وأخيراً، فإنّ النظامين العنصريين في فلسطين و جنوب أفريقيا متشابهان في كل أساليب الممارسات العنصرية؛ إذ نلاحظ ذلك في المناطق المعزولة (البانتوستانات)، هذه الفكرة التي جسدها في فلسطين على أرض الواقع (إسحاق رابين) عام (1992م) تحت عنوان (الفصل). وترسخ هذا المفهوم في اتفاقية (أوسلو) عام (1993م)، عندما قسمت مناطق الحكم الذاتي في فلسطين إلى (3) مناطق (أ، ب، ج)، بحيث تكون المنطقتان (أ+ب) فلسطينيتين مغلقتين يحاصرهما الجيش الإسرائيلي من أربع جهات. أما المنطقة (ج)، فهي المنطقة الواسعة، والمجاورة لإسرائيل، وتشمل جميع المستوطنات الإسرائيلية، والمعابر الجانبية، ومساحة الضفة الغربية بالكامل، يضاف إليها قطاع غزة⁽⁹⁶⁾.

غوانمة

ويذكر الباحث أحمد يوسف نقلاً عن مجلة (Mid-East Realities)، مقالة بعنوان خرائط (الأبارتيد) الإسرائيلية، جاء فيها: "إنَّ الخرائط تروي جزءاً من القصة الحقيقية، أكثر بكثير مما ترويها الكلمات الخادعة، التي ينطق بها السياسيون. فمن الخرائط يمكن المرء رؤية (تصور) حال الفلسطينيين من داخل مناطق محدودة، ومغلقة جغرافياً، بحيث يُمنع معظمهم من التحرك بين هذه المحميات أو المناطق"⁽⁹⁷⁾. وهذا الحظر المفروض على الحركة المدنية الاعتيادية يبقى معزولاً ومضبوطاً؛ بفضل إصدار الإسرائيليين بطاقات هوية لجميع الفلسطينيين، الذين تمكنهم هذه البطاقات من التحرك عبر نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية التي أحيطت بها مناطقهم. أما المواطنون اليهود، فيستطيعون عبور أي من نقاط التفتيش هذه متى شاءوا ذلك⁽⁹⁸⁾.

وهذا ما حدث - أيضاً - في جنوب أفريقيا، ويحدث - الآن - في إسرائيل، في مناطق الحكم الذاتي، وهو ما أشرنا إليه في الصفحات السابقة من الدراسة عن (البانتوستانات).

نتائج الدراسة

- يعاني اليهود الشرقيون داخل المجتمع الإسرائيلي من ممارسات عنصرية تمييزية من جانب اليهود الغربيين في مجالات عديدة نذكر منها: السكن، والعمل، والجيش، والتعليم. وهذا يدل أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع طبقي مرتبط بالأصل العرقي.
- هناك عنصرية وكرهية تجاه الفلسطينيين، متمثلة بسن القوانين التي تخولهم بمصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير قراهم وطردهم من أراضيهم، وهدم منازلهم.
- انتهاك اليهود حرمة الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، وقيامهم بتحويل بعض تلك الأماكن المقدسة إلى حضائر، إضافة إلى مصادرة بعض أملاك تلك الكنائس المسيحية.
- بناء اليهود الجدار العازل العنصري بهدف عزل التجمعات الفلسطينية، بين أماكن سكن المستوطنين، والعمل على عزل الفلسطينيين في كانتونات، لا رابط بينها.
- هناك تشابه بين النظاميين العنصريين الإسرائيليين والجنوب أفريقي، فممارسات عنصرية جنوب إفريقيا، المتمثلة بمصادرة الأراضي، وسن القوانين العنصرية ضد السود، وعزلهم في كانتونات خاصة وعدم اختلاطهم بالبيض، مشابه تماماً لما تقوم به إسرائيل داخل فلسطين العربية المحتلة.

The Apartheid System in the Israeli and South African Experiences

Nirmeen Y. Gawanmeh, Petra University, Amman, Jordan.

Abstract

The apartheid system prevailed in South Africa in 1948. The natives of the land were segregated into ethnic groups in certain locations known as the Bantustan. According to apartheid laws, each ethnic group, whether white or black in skin, is only liable to inhabit a certain region. However, the white have the right of mobilization while the Black are imprisoned in their selected areas. Such discrimination alludes to the one which is established by Israel to discriminate between the Palestinian Muslims and Christians in the West Bank, Gaza Strip and other occupied lands. Such racial discrimination is deeply rooted in the Jewish rationale. Sephardim and Ashkenazim, i.e. western or eastern Jews serve as a good example on this issue. The Western Jews look down upon their Eastern peers as being inferior by all means. The Zionist movement whose members are originally from the west have instigated this inequality and prejudice against their Eastern peers.

Keywords: Apartheid, Sephardim, Ashkenazim, Zionist Movement, Bantustan.

الهوامش

- (1) انظر (همفري والز)، بحث نُشر في أعمال ندوة طرابلس حول الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ص25.
- (2) المرجع السابق، ص23.
- (3) كلاوز هيرمان، أضواء تاريخية على الصهيونية السياسية واللاسامية، بحث منشور في أعمال ندوة طرابلس، المرجع السابق، ص202.
- (4) جي نوبيرغر، الفرق بين اليهودية والصهيونية، بحث منشور في أعمال ندوة طرابلس، المرجع السابق، ص193.
- (5) سامي عوض الذيب أبو ساحلية، التمييز ضد غير اليهود في إسرائيل، ترجمة: ماري شهر ستان، دار النشر للأوائل، دمشق، 2003، ص20-22.
- (6) همفري والز، المرجع السابق، ص26.

غوانمة

- (7) الأيباك: هي من منظمات اللوبي الرئيسية الضاغطة على السياسة الأمريكية لدعم سياسة إسرائيل، لا سيما سياسات حزب الليكود الإسرائيلي. للمزيد عن هذه المنظمة، انظر: جون جي ميرشايمر، ستيفين إم والت، أمريكا المختلطة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2006، ص57. يذكر أنه بعد حرب (1967م) أصبحت إسرائيل تحتل المركز الأول في قائمة المساعدات الأمريكية الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، حيث بلغت مجموع المساعدات الأمريكية المباشرة أكثر من (140) مليار دولار عام (2003م)؛ فهي تتلقى مساعدات سنوية قيمتها (3) مليارات دولار. مما يعني أن خمس موازنة المساعدات الأمريكية هي لإسرائيل. للمزيد انظر جون جي، المرجع السابق، ص57.
- (8) للمزيد عن الحروب العربية - الإسرائيلية، انظر مجموعة باحثين، المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1999، ص 279-295.
- (9) الهالاخاه (الشريعة اليهودية): هي مجموعة من القوانين، والتقاليد، والإرشادات الدينية، التي يتمسك بها الدين اليهودي، وتشتمل على عدد من الوصايا يبلغ عددها (613) وصية، وتعاليم التلمود والحاخامية. للمزيد انظر: داود سنقرط، جذور الفكر اليهودي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1987م، أسعد الحمراي، اليهودية عقيدة وشريعة، دار النفائس، عمان، 2008.
- (10) جورج كنعان، العنصرية الصهيونية، دار النهار للنشر، بيروت، 1983م، ص24.
- (11) المرجع السابق، ص25.
- (12) الأبارتايد: الفصل العنصري سيتم تناول هذا المصطلح بالتفصيل داخل الدراسة.
- (13) أحمد مصطفى جابر، اليهود الشرقيون في إسرائيل، جدل الضحية والجلاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 92، أبو ظبي، 2004، ص46. يذكر أن الممارسات الصهيونية العنصرية ضد العرب الفلسطينيين هي متوارثة من الاستعمار الغربي خاصة في أوروبا الشرقية، وألمانيا النازية، والولايات المتحدة، وما قامت به ضد الهنود الحمر، وبريطانيا ضد السكان الأصليين في أستراليا وجنوب أفريقيا. للمزيد انظر: إدوارد سعيد، الجذور الفكرية للإمبريالية والصهيونية، ندوة طرابلس، المرجع السابق، ص134.
- (14) أحمد السيد النجار وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن (صراعات داخلية وطموحات خارجية)، تقديم: جورج حبش، مركز دراسات الغد العربي، دمشق 2002، ص29.
- (15) خيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، مراجعة أنور زناتي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص377.
- (16) عماد جاد، إسرائيل من الداخل، مرجع سابق، ص45.
- (17) هناك أوجه اختلاف بين اليهود الشرقيين والغربيين تتجلى من لون البشرة، والزي، واللغة، واللهجة، والفرائض الدينية، والمأكولات، والغناء، والرقص في الأعياد والمناسبات. للمزيد عن أوجه الاختلاف، انظر: عبد الرحمن مرعي، الصراع الثقافي في إسرائيل وأثره في اليهود الشرقيين: دراسة في كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل الواقع واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

- (18) عبد الرحمن مرعي، المرجع السابق، ص144.
- (19) المرجع السابق، ص144.
- (20) توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل 1949، ترجمة: خالد عايد، مراجعة، سمير جبور، دار دومينو للنشر، القدس، 1984، ص 90-92.
- (21) محمد إمارة، السلوك السياسي لليهود: دراسة في كتاب اليهود الشرقيون، المرجع السابق، ص 113.
- (22) راسم خماسي، تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل: توزيعهم والسياسة الرسمية لتوطينهم، دراسة في كتاب اليهود الشرقيون المرجع السابق، ص 98. وعن نص القانون، انظر على الإنترنت: قانون السكن العام (حقوق الملكية) لعام 1998، مسكن شعبي، كل الحق.
- (23) المرجع السابق، ص98.
- (24) خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص381.
- (25) وحيد محمد عبد المجيد، اليهود العرب في إسرائيل؛ احتمالات العودة واتجاهاتها، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، 1978، ص90.
- (26) حركة الفهود السود ظهرت داخل المجتمع الإسرائيلي؛ نتيجة التمييز الحاصل بينهم وبين اليهود الغربيين في الأمور الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، وازدياد الفقر، والعيش في أحياء فقيرة (للسفارديم). ودعيت بهذا الاسم نسبة إلى التنظيم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم (الفهود السود)، الذين يدافعون عن حقوق الزنوج. للمزيد انظر: عبد الحفيظ محارب، ظاهرة الفهود السود في إسرائيل: أسبابها وأصولها، مجلة شؤون فلسطينية، ع 4، أيلول، 1971م، ص143.
- (27) راسم خماسي، المرجع السابق، ص90.
- (28) إيلا حبيبة شوحط، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 38، المجلد 9، 1998، ص114.
- (29) راسم خماسي، المرجع السابق، ص91.
- (30) يُذكر أن كتاب (تاريخ الشعب اليهودي) إلزامي لمراحل الدراسية الابتدائية والثانوية. ويحوي (400) صفحة، منها: (9) صفحات فقط مخصصة لليهود الشرقيين، والباقي لليهود أوروبا وأمريكا. إلى جانب "أنّ الصور في الكتاب بعيدة عن شكل آباء اليهود الشرقيين وطرق معيشتهم. للمزيد، انظر: مروان درويش أودي أديب وآخرون. حركة شاس واليهود الشرقيون: كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل، مرجع سابق.
- (31) دوريس بن سيمون، إشكالية التعليم في إسرائيل، كتاب إسرائيل الثانية، المرجع السابق، ص136.
- انظر كذلك مروان درويش، المرجع السابق، ص41.
- (32) هيلدا الصايغ، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1971م، ص136-150.

غوانمة

- (33) ندى الشقيفي الميريني، الكيان الصهيوني بين يهودية الدولة وانهيائها، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011، ص83.
- (34) أوركشتي، الفجوة العرقية في إسرائيل، ترجمة أكرم ألفي، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد(55)، يوليو 1999، ص14.
- (35) أوركشني، المرجع السابق، ص14.
- (36) المرجع السابق، ص15.
- (37) المرجع السابق، ص15.
- (38) حامد عبد الله ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1981م، ص222.
- (39) راسم خماسي، المرجع السابق، ص82.
- (40) عماد جاد، البعد الديمغرافي في مسيرة الصراع ودوره المستقبلي، كتاب إسرائيل من الداخل، تقديم: جورج حبش، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، 2002، ص48.
- (41) مروان درويش، المرجع السابق، ص51.
- (42) المرجع السابق، ص51.
- (43) المرجع السابق، ص51.
- (44) المرجع السابق، ص51.
- (45) رياض الأشقر، قيادة الجيش الإسرائيلي (1960-1981). مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1981، ص139.
- (46) يوناتان بن فرات، تآكل محلي في هيبة الجيش الإسرائيلي، موقع على الإنترنت.
- (47) جدد جلادي، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص219.
- (48) سامي عوض الذيب أبو ساحلية، التمييز ضد غير اليهود، المرجع السابق، ص29-30.
- (49) المرجع السابق، ص40-41.
- (50) للمزيد عن السمات العنصرية لهذا القانون، انظر: أنيس فايز القاسم، قانون العودة لدولة إسرائيل، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت، 1971م.
- (51) سامي عوض الذيب أبو ساحلية، المرجع السابق، ص42.
- (52) المرجع السابق، ص44.
- (53) سامي عوض أبو ساحلية، المرجع السابق، ص45.
- (54) المرجع السابق، ص46.
- (55) سامي عوض الذيب أبو ساحلية، المرجع السابق، ص51.
- (56) عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2008، ص79-84.
- (57) خطة (يوحنان) والخطة الليبية: وضعهما يوسف فاتيس مدير دائرة الاستيطان والأراضي نائب رئيس الصندوق القومي اليهودي، تهدف إلى ترحيل إرادي للعرب (1948م) من المسيحيين والمسلمين

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

وقرى الجليل إلى الأرجنتين. وتهدف الخطة الليبية إلى ترحيل العرب إلى بلدان مجاورة، مثل ليبيا؛ إذ اشترى الإسرائيليون أراضي واسعة من المستوطنين الإيطاليين الراغبين بترك ليبيا. أما خطة (حفريرت): "تهدف إلى طرد الفلسطينيين إلى شرق الأردن. وحُضِرَ لهذه العملية بارتكاب مجزرة (كفر قاسم) عام (1956). للمزيد عن هذه الخطط، انظر: نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق (1949-1969)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص33-56.

(58) تهدف هذه الخطة الاستيطانية إلى ترحيل نحو (5 آلاف) من بدو النقب إلى قرى: (أبو تلول)، و(أبو قرينات)، و(وادي النعم). للمزيد عن خطة النقب 2015، محمد خميس دباش، المخطط الاستراتيجي للكيان الصهيوني لتهويد النقب، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية غزة، مجلد 25، العدد 2، 2017م.

(59) تقرير مدار الاستراتيجي 2017، العدد 13، مركز جنين للدراسات، بيروت، 2017، ص76.

(60) عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2008، ص90.

(61) المرجع السابق، ص90.

(62) المرجع السابق، ص90.

(63) عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل، المرجع السابق، ص90.

(64) المرجع السابق، ص90-91.

(65) قرار محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري، إعداد مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، أيلول، 2004، ص41.

يذكر أن فكرة بناء الجدار موجودة منذ عهد (بن غوريون) الذي فكر بإقامة جدار عازل حول كل مدينة القدس الشرقية والغربية كعاصمة أبدية لإسرائيل. فمنذ احتلال إسرائيل لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1967)م. وفكرة الفصل بين الضفة وإسرائيل تراود الكثيرين من الزعماء والقادة الصهاينة، وإحياء لعقدة (الجيتو). للمزيد، انظر: جدار الفصل العنصري الأحادي الجانب، دراسة البنك الدولي والمؤسسات الأوروبية في فلسطين، إعداد مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، حزيران، 2003.

(66) بحسب الخطة الإسرائيلية، فقد نفذ الجدار على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تمتد من قرية (بيت سالم) أقصى شمال غرب الضفة الغربية إلى بلدة (كفر قاسم) بطول (360كم). المرحلة الثانية: تمتد من قرية (بيت سالم) إلى (التياسير) على حدود الغور الأردني.

المرحلة الثالثة: تبدأ من مستوطنة (الكفا) إلى البحر الميت. للمزيد، انظر: غانية ملحيس، جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، 2003، ص67-68.

(67) المرجع السابق، ص69.

(68) ظافر بن خضراء، رولا يوسف البرغوثي، جدار الفصل العنصري، دار كنعان للدراسات، دمشق، 2004، ص40.

غوانمة

- (69) للمزيد انظر: قرار محكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص31-34، وعمّا تمت مصادرتة من الأراضي الزراعية الفلسطينية، انظر: غانية ملحيس، المرجع السابق، ص69-70.
- (70) غانية ملحيس، المرجع السابق، ص71.
- (71) نص القانون (معادة التبشير): على أن من يعطي، أو يعد بإعطاء مال، أو ما يعادله لجذب شخص؛ بهدف تغيير دينه يعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات، أو غرامة مالية قدرها (50.000) ليرة إسرائيلية، انظر: سامي عوض الذيب أبو ساحلية، المرجع السابق، ص89.
- (72) جوني منصور، متقد الأرض وداعية ترانسفير للفلسطينيين: قراءة خاطفة في يوميات ومذكرات يوسف فايتس، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العددان (1، 2) رام الله، 2003، ص165.
- (73) أول ما ظهر مصطلح أبارتيد في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استولى الأوروبيون المهاجرون على الأرض، وأخذوا يمارسون ما يُعرف الآن بالفصل العنصري، ففصلوا الهنود الحمر (السكان الأصليين) عن الأقلية الحاكمة من المستوطنين البيض؛ لجمعهم في محميات خاصة. ثم ظهر المصطلح مرة أخرى في جنوب أفريقيا عام (1944-1992) وصاغه (د.ف. مالان D.F malan). للمزيد، انظر: أحمد يوسف، الأبارتيد في فلسطين العنصرية المتأسسة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (107)، 2002، ص71، كذلك حمد سعيد الموعد، الأبارتيد الصهيوني، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص17.
- (74) البوير: هم المستوطنون المسيحيون الهولنديون الذين استعمروا في جنوب أفريقيا للمزيد انظر: إحسان الكيالي، العنصرية والفصل العنصري في أفريقيا وإسرائيل، دار طلاس للنشر، دمشق، 19-20.
- (75) المرجع السابق، ص21.
- (76) حمد سعيد الموعد، المرجع السابق ص30.
- (77) المرجع السابق ص30.
- (78) أحمد يوسف، الأبارتيد في فلسطين، المرجع السابق، ص122، انظر كذلك إحسان الكيالي، المرجع السابق، ص66.
- (79) إحسان الكيالي، المرجع السابق، ص30.
- (80) كمال قبعة، الصهيونية والفصل العنصري، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1992، ص138-139.
- (81) حمد سعيد الموعد، الأبارتيد الصهيوني، المرجع السابق، ص31.
- (82) المرجع السابق، ص31.
- (83) أحمد يوسف، الأبارتيد في فلسطين المرجع السابق، ص122، كذلك إحسان الكيالي، المرجع السابق، ص48.
- (84) للمزيد من هذه القوانين، انظر: بلال إبراهيم، مجلة الأرض، ع34، 2009.

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

- (85) صبري جريس، العرب في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1967م، ص20-21.
- (86) المزيد عن هذه المواد، انظر: صبري جريس، الفلسطينيون في القوانين الإسرائيلية، معالجة قانونية وسياسية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (112-113)، 1981، كذلك، حمد سعيد الموعد، الأبرتايد الصهيوني، المرجع السابق، ص90-120.
- (87) حمد سعيد الموعد، المرجع السابق، ص90-120.
- (88) المحاكم الحاخامية: هي محاكم مرتبطة بالأحوال الشخصية وفق أحكام (الهالاخاه) للمزيد، انظر: ستيفان غورانوف، العنصرية مبدأ أساسي في الصهيونية، الصهيونية العنصرية، مرجع سابق، ص39.
- (89) نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة، مركز زيتونة للدراسات، بيروت، 2011، ص93.
- (90) إحسان سامي الكيالي، العنصرية الصهيونية في الدستور والقوانين الأساسية الإسرائيلية، اتحاد المحامين العرب، 1976م، ص68.
- (91) المرجع السابق، ص73.
- (92) نادية سعد الدين، المرجع السابق، ص16.
- (93) عباس إسماعيل، المرجع السابق، ص51-52.
- (94) نادية سعد الدين، المرجع السابق، ص16.
- (95) حسين بن محمد الحسن، إقرار قانون الدولة القومية لليهود: قراءة في المضمون، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، 2018، ص39.
- (96) أحمد يوسف، الأبارتيد في فلسطين: مرجع سابق، ص129. يذكر أن اتفاقية (أوسلو) وقعت عام (1993) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن برعاية أمريكية. المزيد عن اتفاقيات أوسلو، انظر: الاتفاقيات الإسرائيلية - الفلسطينية حول الضفة الغربية والقطاع، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، 1998م، كذلك في أوري سافير، حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، مرجع سابق.
- (97) أحمد يوسف، المرجع السابق، ص129.
- (98) أحمد يوسف، المرجع السابق، ص129.

غوانمة

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأساسية

- 1- اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية- الفلسطينية حول الضفة وقطاع غزة، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمّان، 1998م.
- 2- تقرير مدار الاستراتيجي 2017م، العدد 13، مركز جنين للدراسات، بيروت، 2017م.
- 3- جدار الفصل العنصري الأحادي الجانب: دراسة البنك الدولي والمؤسسات الأوروبية في فلسطين، إعداد مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، حزيران، 2003م.
- 4- قرار محكمة العدل العليا الدولية بشأن جدار الفصل العنصري، إعداد مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، أيلول، 2004م.

الكتب العربية والكتب المترجمة

- إبراهيم، رمضان عبد العظيم محمد. (2002). الحقيقة التاريخية حول حرب أكتوبر 1973م، الهيئة المصرية العامة، القاهرة.
- إسماعيل، عباس. (2008). عنصرية إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت.
- الأشقر، رياض. (1981). قيادة الجيش الإسرائيلي (1960-1981)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.
- إمارة، محمد. (2004). السلوك السياسي لليهود: اليهود الشرقيون: المشكلة السفاردية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
- جابر، أحمد مصطفى. (2004). اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 92، أبوظبي.
- جاد، عماد وآخرون. (2002). البعد الديمغرافي في مسيرة الصراع ودوره المستقبلي، إسرائيل من الداخل، تقديم: جورج حبش، مركز الغد العربي، دمشق.

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

- جاد، عماد وآخرون. (2004). إسرائيل من الداخل، تقديم: جورج حبش، مركز الغد العربي للدراسات، دمشق.
- جريس، صيري. (1967). العرب في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.
- جلادي، جدع. (1988). إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الحمراي، أسعد. (2008). اليهودي عقيدة وشريعة، دار النفائس، عمان.
- بن خضراء، ظافر والبرغوثي، رولا يوسف. (2004). جدار الفصل العنصري، دار كنعان للدراسات، دمشق.
- خمايسي، راسم. (2004). تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل: توزيعهم والسياسة الرسمية لتوطينهم، اليهود الشرقيون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
- درويش، مروان. (2003). حركة شاس واليهود الشرقيون: الواقع احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ربيع، حامد عبد الله. (1981). إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
- أبو ساحلية، سامي عوض الذيب. (2003). التمييز ضد غير اليهود في إسرائيل: مسلمين أم مسيحيين، ترجمة: ماري شهرستان، الأوائل للنشر، دمشق.
- ستيفنز، رتشارد بي (Richard P.Stephen). (1979). إسرائيل وأفريقيا، ندوة طرابلس: الصهيونية العنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- سعد الدين، نادية. (2011). حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حلّ الدولتين ويهودية الدولة، مركز زيتونة للدراسات، بيروت.
- سعيد، إدوارد. (1979). الجذور الفكرية للإمبريالية والصهيونية: بحث في أعمال ندوة طرابلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

غوانمة

- سنقرط، داود. (1987). *جذور الفكر اليهودي*، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان.
- سيغف، توم (Tom Segev). (1984). *الإسرائيليون الأوائل 1949م*، ترجمة: خالد عايد، مراجعة: سمير جبور، دار دومينو للنشر، القدس.
- بن سيمون، دوريس (Doris Ben Simon). (1981). *إشكالية التعليم في إسرائيل: إسرائيل الثانية، المشكلة السفارديّة*، ترجمة: فؤاد جديد، منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرم الحديثة، بيروت.
- الصايغ، هيلدا. (1971). *التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل*، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.
- عبد المجيد، وحيد محمد. (1978). *اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- أبو عرفة، عبد الرحمن. (1981). *الاستيطان التطبيقي العملي للصهيونية*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- غرر، جي نوبير (G. Nubier Gherr). (1979). *الفرق بين اليهودية والصهيونية*، أعمال ندوة طرابلس، الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- غورانوف، ستيفان (Stefan Goranov). (1979). *العنصرية: مبدأ أساسي في الصهيونية*، ندوة طرابلس: الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- بن فرات، يوناتان (Yonatan Ben Forat). (د.ت). *تآكل محلي في هبة الجيش الإسرائيلي*، موقع الإنترنت.
- القاسم، أنيس فايز. (1971). *قانون العودة لدولة إسرائيل*، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.
- قاسمية، خيرية. (2015). *يهود البلاد العربية*، مراجعة أنور زيناتي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- قبة، كمال. (1992). *الصهيونية والفصل العنصري*، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.

العنصرية في التجريبتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية

- كنعان، جورجى. (1983). العنصرية الصهيونية، دار البيادر للنشر، بيروت.
- الكيالي، إحسان سامي. (1976). العنصرية الصهيونية في الدستور والقوانين الأساسية الإسرائيلية، اتحاد المحامين العرب.
- الكيالي، إحسان. (1987). العنصرية والفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل، دار طلاس للنشر، دمشق.
- مرعي، عبد الرحمن. (2003). الصراع الثقافي في إسرائيل وأثره في اليهود الشرقيين: اليهود الشرقيون في إسرائيل الواقع واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المريني، ندى الشقيقي. (2011). الكيان الصهيوني بين يهودية الدولة وانهارها، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت.
- الموعد، حمد سعيد. (2001). الأبارتيد الصهيوني، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- مير شايمر، جون جي Johnj Meyer shammer ووالث، ستيفن إم Stephen M. walt. (2006). أمريكا المختلطة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض.
- النجار، أحمد السيد وآخرون. (2002). إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن (صراعات داخلية وطموحات خارجية)، تقديم: جورج حبش، مركز الغد العربي، دمشق.
- هيرمان، كلاوزج (Claus J. Hermann). (1979). أضواء تاريخية على الصهيونية السياسية واللاسامية، ندوة طرابلس، الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- والز، همفري (Humphrey Wales). (1979). الصهيونية والعنصرية: اختلاف كبير في المفاهيم الدولية، ندوة طرابلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

غوانمة

المجلات العربية:

أوركشني (Orcheny). (1999). الفجوة العرقية في إسرائيل، ترجمة: أكرم أفي، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد (55)، يوليو.

جريس، صبري. (1981). القوانين الإسرائيلية: معالجة قانونية وسياسية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (113-112).

محارب، عبد الحفيظ. (1971). ظاهرة الفهود السود في إسرائيل أسبابها وأصولها، مجلة شؤون فلسطينية العدد (4)، أيلول.

ملحيس، غانية. (2003). جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (55).

يوسف، أحمد. (2002). الأبارتيد الصهيوني في فلسطين: العنصرية المتأسسة، العدد (107).